

تصريح إعلامي من مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان: إدانة نهج تكميم الأفواه بأية ذريعة تمظهرت وبأي ادعاء حاولت المرور

مرة تتم مداهمة منزل أحد الإعلاميين ومن دون أو امر قضائية وفي أخرى يتم اللجوء إلى القضاء وفي غيرها نشاهد التضييق كما في سلوك تحديد بل تقييد من تتم استضافته في قناة رسمية أو غيرها فضلا عن أشكال تُمرَّر تحت الطاولة من تهديد أو ابتزاز و أو اعتداءات على إعلاميين وصحفيين نسوة ورجالا بجانب تقييدات بلا حدود للتظاهرات وحرية التعبير فيها أو حتى الاعتداء الفظ الوحشي على المشاركات والمشاركين فيها.

وبجميع الأحوال كانت الادعاءات أن تلك الأحداث والوقائع قد جرت بتصرفات فردية أو من قوى خارج إطار سلطة الحكومة! بينما تكرارها وتراكمها بات يفضح طابعها الثابت المخطط له مع سبق الإصرار مثلما يؤكد (منهجية) سلوك الإدارة الحاكمة (في قمع الحقوق والحريات) وأولها (حرية التعبير..

وحتى لعبة منح العفو عن هذه الواقعة أو تلك بعد إصدار أحكام مشرعنة إنما تتعارض حتى فيما تستند إليه من مصدرها [القانوني]، نؤكد تتعارض مع القوانين واللوائح الحقوقية الدولية والوطنية ممثلة بالدستور العراقي وهذا ما يعني تعمّد إدارة الحكومة ممارسة نهج التهديد واستغلاله في تكميم الأفواه واختلاق الرقيب الداخلي بقصد الإمعان في التحكم وإباحة استمرار جرائم الفساد وما هو أنكى منها.

لقد حاولت إعلاميات ومعهن حاول إعلاميون وصحفيون إعلاء الصوت الحر المستقل لتقديم مواقف نقدية تعبر عن الناس وأنينهم وشكاواهم بالمتاح الممكن من رد الفعل النقدي إلا أن الموقف الرسمي الحكومي ظل متمترسا خلف نهج لا يوصف إلا بالقمعي مما يكمم الأفواه أو يصادر حرية التعبير المكفولة دستوريا. ولطالما رصدت الحركة الحقوقية حالات استغلال تأويل بعض العبارات النقدية أو تحليلها بمحمولات غير محمولاتها الهادفة لإصلاح أمر أو معالجة قضية بالتركيز على الخطاب المحتدم أو الحاد في بعض الأحيان كي يتم تجاوز الفعل الإصلاحي للخطاب واستهداف من أطلقه في حقه بالتعبير عن أية رؤية لا تتفق والنهج المفروض حكوميا وضمنا الذي يمر رخطابا مافيويا وأو ميليشياويا فيما يتصدى لأي خطاب نقدي مقابل. وفي هذا السياق القمعي رصدنا مؤخرا استدعاءً قضائيا للإعلامية زينب ربيع لمجرد تغريدة نشرتها وهو ما يدخل بسياقات ممنهجة لمطاردة الحراك وحريته في التعبير. ومن هنا فإننا لا نكتفي بإدانة الفعل غير ما يدخل بسياقات ممنهجة لمطاردة الحراك وحريته في التعبير. ومن هنا فإننا لا نكتفي بإدانة الفعل غير المبرر بل الذي يدخل بنهج قمع حرية التعبير بل نعمل مع شركائنا بالحركة الحقوقية العراقية من أجل تحقيق التغيير باتجاه دمقرطة الحياة والانتصار للتنوير والتنمية والتقدم ولإنهاء الأوضاع الشاذة التي يمر بها العراق واستعادة سلطة دولة وطنية بنهج الديموقراطية والفديرالية واحترام حقوق الإنسان وحرياته وأبر زها هنا حرية التعبير

تحية لكل المخلصات والمخلصين باتجاه العراق الجديد الحر المستقل ولدولة العدالة الاجتماعية ونهج احترام القانون ومؤسساته وسلامة الحداثة والانتماء للعصر وقوانينه.

مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان